

Distr.: General
28 May 2019
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٢٤ أيار/مايو ٢٠١٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للكويت لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم طي هذه الرسالة تقييماً لأعمال مجلس الأمن خلال فترة رئاسة الكويت في شباط/فبراير ٢٠١٨ (انظر المرفق). وقد أعدت البعثة الدائمة للكويت لدى الأمم المتحدة هذه الوثيقة عقب مشاورات مع الأعضاء الآخرين في المجلس، بما في ذلك الأعضاء خلال ذلك الشهر. وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) منصور العتيبي

السفير

الممثل الدائم



مرفق الرسالة المؤرخة ٢٤ أيار/مايو ٢٠١٩ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للكويت لدى الأمم المتحدة

مقدمة

في شباط/فبراير ٢٠١٨، عقد مجلس الأمن، برئاسة الكويت، ٢٢ جلسة رسمية و ١٢ جلسة مشاورات غير رسمية (مغلقة) وجلسة مفتوحة واحدة. واتخذ المجلس أيضا خمسة قرارات وأصدر أربعة بيانات صحفية وثلاثة عناصر للصحافة. وعقد أيضا جلستين بصيغة "آريا"، وجلسة تحاور غير رسمية واحدة، وجلسة أخرى بصيغة "توليدو".

ووفقا للممارسة المتبعة في الأمم المتحدة، استهلّت الكويت رئاستها بعرض برنامج العمل المؤقت لمجلس الأمن لذلك الشهر، الذي اعتمد أثناء مشاورات المجلس بكامل هيئته في ١ شباط/فبراير ٢٠١٨.

الشرق الأوسط

الجمهورية العربية السورية

في ٥ شباط/فبراير ٢٠١٨، عقد مجلس الأمن جلسة رسمية في إطار البند المعنون "الحالة في الشرق الأوسط" لمناقشة مذكرة المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، الواردة في الوثيقة S/2018/84، بشأن التقدم المحرز في إزالة برنامج الأسلحة الكيميائية السوري. وخلال الجلسة، استمع المجلس إلى إحاطة قدمتها ممثلة الأمم المتحدة السامية لشؤون نزع السلاح، إيزومي ناكاميتسو.

وذكرت الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح أن المرفقين المتبقين في الجمهورية العربية السورية سيحجري تدميرهما في غضون شهرين. وأكدت أنه لا يزال يتعين القيام بمزيد من العمل قبل أن يكون بالإمكان اعتبار أن قرار مجلس الأمن ٢١١٨ (٢٠١٣) قد نُفذ بالكامل. واعتبرت أن استمرار الادعاءات باستخدام الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية إنما يبرز المسؤولية الجماعية المستمرة عن ضمان إخضاع المسؤولين عن تلك الحوادث للمساءلة. ودعت المجلس إلى اتخاذ موقف موحد دعماً لهذا المبدأ.

وأدانت الدول الأعضاء بشدة استخدام الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية من قبل أي طرف كان وتحت أي ظرف من الظروف. وأعربت عن قلقها العميق إزاء استمرار الادعاءات باستخدام الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية. وعبر معظم أعضاء مجلس الأمن عن أسفهم لعدم تمكن المجلس من المحافظة على أهم أداة له لضمان المساءلة على استخدام الأسلحة الكيميائية في البلد، ألا وهي آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة، وأكد جميع أعضاء المجلس على أهمية التوصل إلى آلية جديدة لضمان عدم إفلات أحد من العقاب على تلك الجرائم.

وفي ١٤ شباط/فبراير، عقد مجلس الأمن جلسة رسمية بشأن المسار السياسي في الجمهورية العربية السورية، استمع خلالها إلى إحاطة قدمها المبعوث الخاص للأمين العام إلى سوريا، ستافان دي ميستورا.

وقال المبعوث الخاص إن التصعيد العسكري الأخير يقوض الجهود الرامية إلى التوصل إلى حل سياسي للنزاع. وكرر دعوة الأمم المتحدة لجميع الأطراف في الجمهورية العربية السورية، وفي المنطقة وخارجها، إلى كبح العنف فوراً ودون شروط. وحث جميع الأطراف المعنية على استخدام نفوذها

للمساعدة في الحد من العنف، مؤكداً عزمه على الترويج لبيان جنيف المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢، وفقاً لقرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، بوصفه السبيل الوحيد للتوصل إلى حل سياسي مستدام.

ودعا المبعوث الخاص إلى دعم ثلاثة مسارات رئيسية هي: (أ) اتخاذ إجراءات عاجلة للحد من العنف وحماية المدنيين وكفالة وصول المساعدات الإنسانية؛ و (ب) دعم الأمم المتحدة في جهودها الرامية إلى تفعيل البيان الختامي لمؤتمر الحوار الوطني السوري، الذي عُقد في سوتشي، بالاتحاد الروسي؛ و (ج) دعم الأمم المتحدة في المضي قدماً على المسار السياسي المنضوي إلى التنفيذ الكامل للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

وشدد الأعضاء على ضرورة إيجاد حل سياسي للأزمة السورية من خلال التنفيذ الكامل للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، الذي أقر فيه بيان جنيف بوصفه الأساس الرئيسي لإيجاد هذا الحل. ورحبوا بنتائج مؤتمر سوتشي التي نصت على تشكيل لجنة صياغة دستورية ستعمل في إطار بيان جنيف. واتفق الأعضاء على ضرورة التقيد بهذه النتائج، وأقروا بدور الأمم المتحدة في الإشراف على الجهود الرامية إلى التوصل إلى أي تسوية سياسية في الجمهورية العربية السورية.

وصدرت عن الجلسة أيضاً عناصر للصحافة أعرب فيها عن دعم مجلس الأمن لجهود المبعوث الخاص وتضمنت دعوةً إلى التنفيذ الكامل والفوري للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) لتيسير عملية انتقال سياسي بقيادة الجمهورية العربية السورية.

وفي ٢٢ شباط/فبراير، عقد مجلس الأمن، بناء على طلب من الاتحاد الروسي، جلسة رسمية لمناقشة الحالة الإنسانية في الغوطة الشرقية في الجمهورية العربية السورية. واستمع المجلس إلى إحاطة قدمها وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، مارك لوكوك، عبر تقنية التداول بالفيديو من جنيف.

وذكر وكيل الأمين العام مجلس الأمن بضرورة اتخاذ إجراءات لوقف القتال وحماية أرواح المدنيين. وأشار، في هذا الصدد، إلى أهم الأرقام الرسمية المتعلقة بأوضاع المدنيين المثيرة للجزع وتدهور الحالة الإنسانية بعد توقف معظم المرافق الصحية عن مزاولة أعمالها نتيجة الغارات الجوية.

وباسم السويد والكويت (واضعي المسودة الأولى للملف الإنساني في الجمهورية العربية السورية)، أدلى ممثل السويد ببيان عرض خلاله مشروع قرار طرحه واضعاً المسودة الأولى. وتضمن مشروع القرار دعوة إلى وقف الأعمال العدائية في كافة أنحاء البلد لمدة ٣٠ يوماً من أجل إتاحة وصول المساعدات الإنسانية وتقديم المساعدة الطبية وإلى رفع الحصار عن جميع المناطق. وسيمثل ذلك استجابة لطلبات الأمم المتحدة. وقال الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية إن بلده ماضٍ في تطهير الغوطة الشرقية من الإرهابيين مثلما فعل في حلب.

وفي ٢٤ شباط/فبراير، عقد مجلس الأمن جلسة رسمية اتخذ فيها بالإجماع القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨) المقدم من السويد والكويت بشأن الحالة الإنسانية في الجمهورية العربية السورية. وأدلى ممثل السويد باسم واضعي المسودة الأولى (السويد والكويت) ببيان عرض خلاله المشروع قبل التصويت عليه. وأدلى جميع أعضاء المجلس ببيانات بعد إجراء التصويت، أثنوا فيها على جهود واضعي المسودة الأولى وعلى دورهما الهام في تحقيق توافق في الآراء بشأن هذه المسألة البالغة الأهمية. وأكدوا أن القرار يمثل خطوة أولى نحو تحسين الحالة الإنسانية في الجمهورية العربية السورية، مشددين على أهمية ضمان تنفيذه.

وتكلم رئيس مجلس الأمن، بصفتته ممثل الكويت، فقال إن اتخاذ القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨) بالإجماع بثبت أهمية ما حرص عليه واضع المسودة الأولى من تحقيق توافق في الآراء. وذكر أن القرار يجدد الأمل في قدرة المجلس على أن يكون موحداً ويتكلم بصوت واحد، ويوجه رسالة واضحة وصریحة عن رفضه لأي انتهاكات لميثاق الأمم المتحدة.

وفي ٢٨ شباط/فبراير، عقد مجلس الأمن جلسة رسمية في إطار البند المعنون "الحالة في الشرق الأوسط" للنظر في الحالة الإنسانية في الجمهورية العربية السورية. واستمع المجلس إلى إحاطة من وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ ومن وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، جيفري فيلتمان. وتواصلت مناقشة الموضوع خلال مشاورات غير رسمية عُقدت بعد انتهاء الجلسة الرسمية.

وخلال الجلسة الرسمية، قال وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ إن الوكالات الإنسانية لم تتمكن، منذ اتخاذ القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨)، من إيصال المساعدات إلى المناطق المحاصرة أو من القيام بعمليات إجلاء طبي من الغوطة الشرقية. وبعد أن أشار إلى أن القرار لم ينقذ حتى تاريخه، أكد أن الأمم المتحدة وشركاءها على استعداد للتدخل الفوري في ١٠ من المواقع المحاصرة التي يصعب الوصول إليها في الجمهورية العربية السورية، بما فيها الغوطة الشرقية وإدلب، بغرض تقديم المساعدة الإنسانية والطبية اللازمة. وقال في معرض إشارته إلى هدنة الخمس الساعات اليومية التي أعلنها الاتحاد الروسي في الغوطة، إنه من المستحيل تقديم المساعدة ضمن هذا الوقت القصير. وأشار أيضاً إلى تواصل الغارات الجوية وعمليات القصف في كل من الغوطة الشرقية ودمشق، وهو ما تسبب في مقتل عدد من العاملين في المجال الإنساني. وذكر أن الحالة الإنسانية في الرقة تدهورت بحيث باتت العودة إليها غير آمنة، وأنها تدهورت كذلك في ركبنا وعفرين، وقد وردت تقارير عن سقوط قتلى في تلك المناطق نتيجة للعمليات العسكرية. وأخيراً، شدد وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ على أهمية تنفيذ القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨) على أرض الواقع.

وأكد وكيل الأمين العام للشؤون السياسية أن القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨) لم ينقذ بعد بسبب استمرار القتال في شكل غارات جوية وقصف مدفعي. وحذر من أن قرارات مجلس الأمن لا تجدي إلا إذا نفذت. وأشار إلى الرسالة الواردة من بعض الجماعات المعارضة في الميدان، والتي أبدت فيها هذه الجماعات استعدادها للقيام بدورها لتنفيذ القرار. وشدد على أنه لا يوجد حل عسكري للأزمة في الجمهورية العربية السورية، وأكد ضرورة محاسبة أولئك الذين ارتكبوا جرائم في ذلك البلد، ولا سيما فيما يتعلق باستخدام الأسلحة الكيميائية.

وشدد ممثل السويد من خلال البيان الذي أدلى به باسم واضع المسودة الأولى للقرار ٢٤٠١ (٢٠١٨)، على ضرورة التنفيذ الكامل والفوري لجميع أحكام القرار. وطلب أن يعقد رئيس مجلس الأمن القادم (هولندا) جلسة إحاطة مفتوحة بشأن تقرير الأمين العام عن حالة تنفيذ القرار بعد ١٥ يوماً من اتخاذه، وأن تتخذ الإجراءات المناسبة لضمان تنفيذه.

وأكدت أغلبية أعضاء مجلس الأمن على ضرورة التنفيذ الكامل لما طالب به القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨) من وقف الأعمال العدائية لمدة ٣٠ يوماً، ودعوا جميع الأطراف ذات النفوذ إلى ضمان احترام وقف الأعمال العدائية في كافة أنحاء الجمهورية العربية السورية.

اليمن

في ٢٦ شباط/فبراير، عقد مجلس الأمن جلسة رسمية للتصويت على مشروع قرار قدمته المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية بشأن تجديد نظام الجزاءات المفروض في اليمن وولاية فريق الخبراء المعني باليمن المنشأ عملاً بقرار مجلس الأمن ٢١٤٠ (٢٠١٤). غير أن مشروع القرار لم يُعتمد بسبب تصويت أحد الأعضاء الدائمين (الاتحاد الروسي) ضده. وبعد ذلك، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ٢٤٠٢ (٢٠١٨) الذي قدمه الاتحاد الروسي والذي جدد المجلس بموجبه نظام الجزاءات المفروض في اليمن وولاية فريق الخبراء.

وفي ٢٧ شباط/فبراير، عقد مجلس الأمن جلسة رسمية في إطار البند المعنون "الحالة في الشرق الأوسط" استمع خلالها إلى إحاطة من المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، إسماعيل ولد الشيخ أحمد، ومن مدير شعبة التنسيق والاستجابة في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، جون غينغ. وأعقب الجلسة مشاورات غير رسمية.

وأعلن المبعوث الخاص أنه جرى، للمرة الأولى، طرح مقترح كامل وشامل لتسوية الأزمة في اليمن، وذلك بالتشاور مع جميع الأطراف في اليمن، غير أن الحوثيين رفضوا في اللحظة الأخيرة التوقيع على المقترح. وذكر أن من الواضح أن الحوثيين ليسوا مستعدين في هذه المرحلة لتقديم تنازلات بشأن الترتيبات الأمنية المقترحة أو حتى الخوض في تفاصيل خطة أمنية شاملة. وأشار المبعوث الخاص إلى أن أسس اتفاق للسلام قد وُضعت أثناء المشاورات التي أجريت في بيبيل، بسويسرا، في عام ٢٠١٥ وفي الكويت في عام ٢٠١٦. وأفاد بأن اليمن قد شهد تصعيداً واسعاً في المواجهات العسكرية خلال الأشهر الأخيرة، ولا سيما في الحديدة، والجوف، وصنعاء، والبيضاء، والمناطق الواقعة على طول الحدود بين اليمن والمملكة العربية السعودية، حيث يواصل الحوثيون إطلاق قذائف تسيارية باتجاه المملكة العربية السعودية. وتحدث عن ورود تقارير تشير إلى قيام الحوثيين بشكل منهجي بتجنيد الأطفال.

وسلط مدير شعبة التنسيق والاستجابة في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية الضوء على الحالة الإنسانية الكارثية التي يعانيها السكان في اليمن، إذ إن حوالي ٢٢ مليون شخص بحاجة إلى مساعدات إنسانية، ١٣ مليون منهم بحاجة إليها بشكل عاجل.

وشدد على أهمية السماح بوصول المساعدات الإنسانية دون انقطاع أو تأخير، مشيراً في هذا الصدد إلى قيام التحالف بتحويل وجهة عدد من السفن إلى ميناء عدن، مما زاد من تكاليف تشغيلها. وأشار إلى أن السفن التي فُتشت في إطار آلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش يجب ألا تُفتش مرة أخرى، مشدداً على أهمية إبقاء مينائي الحديدة والصليف مفتوحين بشكل مستمر. وأفاد بأن السلطات في صنعاء تعرقل جهود العاملين في المجال الإنساني، بل وتقوم في بعض الحالات باحتجازهم.

وأشاد بالتبرع المشترك الذي تعهدت المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة بدفعه بحلول ٣١ آذار/مارس ٢٠١٨، ويبلغ بليون دولار، ويشمل ٩٣٠ مليون دولار موجه لخطة الاستجابة الإنسانية في اليمن لعام ٢٠١٨.

وأعربت جميع الدول عن تقديرها للجهود التي بذلها المبعوث الخاص خلال فترة ولايته ولمساعيه الرامية إلى حل الأزمة في اليمن، وأعربت عن تطلعها إلى العمل مع المبعوث الخاص الجديد، مارتن

غريفيث. وشددت أيضا على أن من الضروري إحياء العملية السياسية في اليمن في أقرب وقت ممكن وعلى أن العملية السياسية هي السبيل الوحيد لتخفيف المعاناة الإنسانية.

وأكد السفير والممثل الدائم لليمن، خالد اليماني، استعداد حكومته للعمل مع المبعوث الخاص الجديد، وانتقد الحوثيين بالقول إنه لا يمكن لأية دولة ذات سيادة أن تقبل بوجود ميليشيات مسلحة على شاكلة حزب الله الإيراني على أراضيها تسيطر على جزء منها وتستخدم العنف والأسلحة الثقيلة لاختطاف الدولة.

دولة فلسطين

في أعقاب الجلسة الرسمية بشأن الشرق الأوسط، التي استمع خلالها المجلس إلى إحاطة من المبعوث الخاص للأمين العام إلى سوريا في ١٤ شباط/فبراير، عقدت مشاورات غير رسمية، بناء على طلب الكويت ودولة بوليفيا المتعددة القوميات، للاستماع إلى إحاطة من المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام لدى منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية، نيكولاوي ملادينوف، بشأن أزمة الوقود في غزة وأثرها على الحالة الإنسانية.

وفي ٢٠ شباط/فبراير، عقد مجلس الأمن جلسة رسمية في إطار البند المعنون "الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين"، استمع خلالها إلى إحاطة قدمها كل من الأمين العام ومنسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط.

وعقد مجلس الأمن أيضا مشاورات غير رسمية في أعقاب الجلسة الرسمية، بناء على طلب الولايات المتحدة الأمريكية، لإتاحة الفرصة لمستشار رئيس الولايات المتحدة، جاريد كوشنير، ومبعوث رئيس الولايات المتحدة لشؤون الشرق الأوسط، جيسون غرينبلات، لمخاطبة أعضاء المجلس.

وخلال الجلسة، أعاد الأمين العام تأكيد التزام الأمم المتحدة بدعم الأطراف في الشرق الأوسط في الجهود الرامية إلى التوصل إلى حل الدولتين الذي تعيش إسرائيل ودولة فلسطين بموجبه جنبا إلى جنب في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها، على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وأشار أيضا إلى أن النقص في تمويل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) موضع اهتمام دولي، وناشد جميع الأطراف تكثيف دعمها للوكالة.

وحذر منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط من تنامي الثقة لدى أعداء السلام، الذين يرون في كل فشل لقوى الاعتدال فوزا لقوى التطرف، وأعاد التأكيد على أن السلام المستدام يتطلب حل الدولتين. وأشار أيضا إلى استمرار الأنشطة الاستيطانية غير القانونية التي تقوم بها إسرائيل، ودعا إلى وضع حد لتلك السياسات. ووصف الحالة الأمنية في مرتفعات الجولان بأنها مصدر للقلق المتزايد، لا سيما في أعقاب استهداف طائرة إسرائيلية قاعده جوية سورية في ١٠ شباط/فبراير عقب ادعاءات بدخول طائرة إيرانية المجال الجوي الإسرائيلي من جهة الجمهورية العربية السورية.

وأكد معظم أعضاء مجلس الأمن خلال المناقشات أهمية التوصل إلى حل عادل وشامل ودائم للصراع الفلسطيني - الإسرائيلي على أساس حل الدولتين وحدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧ وإنهاء الاحتلال، على النحو المبين في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والمرجعيات الدولية، بما في ذلك مبادرة السلام العربية وخريطة الطريق المستندة إلى الأداء لإيجاد حل دائم للصراع الإسرائيلي الفلسطيني على

أساس وجود دولتين. وأعرّبوا أيضا عن القلق إزاء أي تدابير انفرادية قد تهدد حل الدولتين. وأشار عدد من الدول إلى تدهور الحالة الإنسانية في غزة، والخوف من أن استمرار تصعيد العنف سيعوق التوصل إلى تسوية سلمية للأزمة. وأعرّب عدد من البلدان أيضا في بياناتها أمام المجلس عن القلق إزاء نقص الموارد المالية المخصصة للأونروا، هذه الوكالة التي تقدم الخدمات لأكثر من ٥ ملايين من اللاجئين الفلسطينيين. وأكد رئيس دولة فلسطين، محمود عباس، في الكلمة التي أدلى بها، التزامه بالسلام، مبينا أنه لن يتخلى عن إصراره على حدود عام ١٩٦٧ والاعتراف بالقدس عاصمة لدولة فلسطين. ودعا إلى عقد مؤتمر دولي للسلام في منتصف عام ٢٠١٨ يجب أن تشمل نتائجه الاعتراف الدولي بدولة فلسطين. وناشد جميع البلدان الاعتراف بدولة فلسطين بوصفها عضوا كامل العضوية في الأمم المتحدة، ودعا إلى ضمان الحماية الدولية لـ ١٣ مليون فلسطيني يعيشون في دولة فلسطين وفي الخارج.

العراق

عقد مجلس الأمن في ٢٠ شباط/فبراير جلسة رسمية في إطار البند المعنون "الحالة في العراق"، استمع خلالها إلى إحاطة قدمها الممثل الخاص للأمين العام للعراق ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق بشأن تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق عملا بالقرار ٢٣٧٩ (٢٠١٧)، وبشأن التطورات المتصلة بالبحث عن المواطنين الكويتيين المفقودين والممتلكات الكويتية المفقودة، بما في ذلك المحفوظات الوطنية، وبذل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق جميع الجهود اللازمة عملا بالفقرة ٤ من القرار ٢١٠٧ (٢٠١٣). وعقد المجلس أيضا مشاورات غير رسمية عقب الجلسة الرسمية لمواصلة المناقشة بشأن الحالة في العراق.

وأشاد الممثل الخاص للأمين العام للعراق ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق بالجهود التي تبذلها الكويت دعما للعراق، وذلك بقيادة الأمير، صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، ولا سيما استضافتها مؤتمر الكويت الدولي لإعادة إعمار العراق في ١٤ شباط/فبراير ٢٠١٨. وأشار إلى أن المجتمع الدولي حشد في المؤتمر الدولي حوالي ٣٠ بليون دولار، مما يدل على تضامن الجهات المانحة مع حكومة وشعب العراق والثقة بهما.

وأعرّب الممثل الدائم للعراق، محمد بحر العلوم، عن امتنانه للكويت للجهود الأخوية الصادقة التي بذلتها في التخطيط والإعداد لمؤتمر الكويت الدولي لإعادة إعمار العراق، وأضاف أن بلده متفائل بشأن نتائج المؤتمر وآليات تنفيذها، التي استندت إلى الاحتياجات الفعلية وتقديرات حجم الأضرار التي لحقت بالخدمات الأساسية والبنى التحتية في العراق.

وأصدر مجلس الأمن أيضا عناصر للصحافة تعرض للإحاطة التي قدمها المجلس بشأن التطورات الأخيرة في العراق، بما في ذلك الظروف الأمنية والإنسانية، والأعمال التحضيرية للانتخابات البرلمانية المقبلة، وجهود إعادة الإعمار، وبشأن المفقودين الكويتيين والممتلكات الكويتية المفقودة، بما في ذلك المحفوظات الوطنية.

أفريقيا

السودان

عقد مجلس الأمن في ٨ شباط/فبراير ٢٠١٨ جلسة رسمية اتخذ خلالها بالإجماع القرار ٢٤٠٠ (٢٠١٨) الذي يمدد تدابير الجزاءات المفروضة على السودان وولاية فريق الخبراء المعني بالسودان لمدة عام واحد. وعقب التصويت، أدلى الممثل الدائم للسودان ببيان.

مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو

عقد مجلس الأمن في ١٤ شباط/فبراير ٢٠١٨ جلسة رسمية في إطار البند المعنون "الحالة في غينيا - بيساو"، استمع خلالها إلى إحاطة من كل من الممثل الخاص للأمين العام في غينيا - بيساو ورئيس مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو، موديو توري، والممثل الدائم للبرازيل لدى الأمم المتحدة، ماورو فييرا، بصفته رئيس تشكيلة غينيا - بيساو التابعة للجنة بناء السلام.

وتطرق الممثل الخاص للأمين العام في كلمته إلى أحدث التطورات السياسية التي شهدتها غينيا - بيساو، وأوضح عدم التزام الأطراف السياسية بصورة كاملة باتفاق كوناكري بشأن تنفيذ خريطة طريق الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لتسوية الأزمة السياسية في غينيا - بيساو. وأشار إلى أن تعيين رئيس الوزراء الجديد، أرتور سيلفا، يشكل خرقاً للاتفاق، لأن الحزبين السياسيين الرئيسيين في البلد لم يوافقا عليه. وبناء على ذلك، فُرضت جزاءات على ١٩ فرداً لدورهم في عرقلة تنفيذ الاتفاق.

وخلال الجلسة، أفاد ممثل البرازيل، بصفته رئيس تشكيلة غينيا - بيساو التابعة للجنة بناء السلام، بأن التشكيلة تتابع التطورات في البلد ببالغ القلق، وأنها تشارك بنشاط في تقديم الدعم، بالتعاون مع سفارة البرازيل في غينيا - بيساو.

وأكدت دول عديدة في بياناتها ضرورة تعيين رئيس وزراء يكون مقبولاً لجميع الأطراف. وأعربت عن ترحيبها أيضاً بالجزءات التي فرضتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، أملة أن يكون لها أثر إيجابي في الميدان وأن تؤدي إلى التعاون فيما بين الأطراف المشاركة في تنفيذ اتفاق كوناكري.

وصرح ممثل غينيا - بيساو بأنه يجب اختيار رئيس الوزراء بحيث يكون مقبولاً لجميع الأطراف إذا ما أريد إحراز أي تقدم في العملية السياسية. وأوضح أن من الصعب إجراء انتخابات ناجحة دون تنفيذ البند الأول والأساسي من اتفاق كوناكري المتصل بتعيين رئيس الوزراء.

وعرض ممثل توغو، الذي تحدث بالنيابة عن رئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، الخطوات الأخيرة التي اتخذتها الجماعة، بما في ذلك الجزاءات التي فرضتها بالفعل، فضلاً عن عدة زيارات مقبلة رفيعة المستوى لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ اتفاق كوناكري.

وفي ٢١ شباط/فبراير، أصدر مجلس الأمن بياناً صحفياً بشأن الحالة في غينيا - بيساو، أعرب فيه عن بالغ قلقه إزاء عدم إحراز تقدم في العملية السياسية في البلد، وحث جميع الجهات المعنية على التنفيذ الكامل لاتفاق كوناكري. ودعا أيضاً إلى إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية في الموعد المحدد خلال السنة الحالية والمقبلة وفقاً للقوانين المحلية. وأعرب أيضاً عن قلقه إزاء القرار الذي اتخذته الحكومة

بمع التجمع السلمي، وأكد ضرورة حماية حرية التجمع والتعبير وفقا لدستور البلد والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

وفي ٢٨ شباط/فبراير، عقد مجلس الأمن جلسة رسمية اتخذ خلالها بالإجماع القرار ٢٤٠٤ (٢٠١٨) لتمديد ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو لمدة عام واحد. وأدى ممثل كوت ديفوار (واضع المسودة الأولى) ببيان قبل التصويت، في حين أدلى ممثلو كل من غينيا الاستوائية والاتحاد الروسي وهولندا ببيانات بعد التصويت.

بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى

في ٢٢ شباط/فبراير، عقد مجلس الأمن جلسة رسمية في إطار البند المعنون "الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى"، استمع خلالها إلى إحاطة قدمها كل من الممثل الخاص للأمين العام لجمهورية أفريقيا الوسطى ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، بارفيه أونانغا - أنيانغا، والمبعوث الخاص للاتحاد الأفريقي لجمهورية أفريقيا الوسطى، بيداليزون موسى نيبه، وممثل بعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب العسكري في جمهورية أفريقيا الوسطى. وتكلم ممثل المغرب أيضا بصفته رئيس تشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى التابعة للجنة بناء السلام وتكلم ممثل كوت ديفوار بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٢١٢٧ (٢٠١٣) بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى.

وفي أعقاب الجلسة الرسمية، عقد مجلس الأمن مشاورات غير رسمية لمواصلة المناقشة بشأن البند المذكور أعلاه.

وخلال الجلسة المفتوحة لمجلس الأمن، قال الممثل الخاص للأمين العام لجمهورية أفريقيا الوسطى إن الحالة الأمنية في جمهورية أفريقيا الوسطى لا تزال صعبة، ولكنها تسير في اتجاه أفضل بكثير مما كانت عليه في الماضي. ثم تناول مسألة عودة اللاجئين طواعية إلى بلدتهم ومدتهم، مشيرا إلى التحديات الأمنية التي تواجههم.

وقال الممثل الخاص للاتحاد الأفريقي لدى جمهورية أفريقيا الوسطى إن فريقا من الاتحاد الأفريقي يوجد في جمهورية أفريقيا الوسطى حيث يعقد اجتماعات مع المسؤولين الحكوميين، وقيادات الأحزاب السياسية وزعماء الجماعات المسلحة، بهدف جلبهم إلى طاولة الحوار لإيجاد حلول يتم التوصل إليها بتوافق الآراء.

وخلال المناقشات، أعرب ممثل بعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب العسكري عن شكره لأعضاء مجلس الأمن لاتخاذهم قرار تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة من خلال القرار ٢٣٨٧ (٢٠١٧). وأشاد بقرار المجلس القاضي بزيادة عنصرها العسكري بمقدار ٩٠٠ فرد، وأعاد تأكيد دعم الاتحاد الأوروبي للجهود التي يبذلها الرئيس فوستان تواديرا وحكومته. وأشار إلى أنه خلال العامين اللذين كان فيهما الرئيس الحالي وحكومة جمهورية أفريقيا الوسطى في السلطة، أسهم التعاون مع مختلف المنظمات الإقليمية إسهاما كبيرا في نشر القوات المسلحة الحكومية واستعادة عدد من المناطق التي كانت خارجة عن سيطرتها.

وتلاه ممثل كوت ديفوار، الذي استعرض الجهود التي بذلتها خلال العام الماضي لجنة مجلس الأمن، التي ترأس أعمالها منذ مطلع العام الحالي.

وأعربت الدول خلال الجلسة عن قلقها إزاء استمرار العنف وإزاء الخطاب المؤجج للمشاعر الذي يعيق عملية الحوار الوطني ويحول دون تحقيق توافق الآراء السياسي. وأكدت الدول رفضها الهجمات المسلحة التي يتعرض لها العاملون في المجال الإنساني وبعثة الأمم المتحدة. وشددوا على أهمية استمرار دعم مجلس الأمن للحوار الوطني الشامل في جمهورية أفريقيا الوسطى والجهود الرئيسة لتواديها من أجل ضمان الاستقرار والأمن، والحد من التوترات الطائفية والإثنية، وتهيئة أجواء سياسية مناسبة تفضي إلى تحقيق تطورات مواطنة جمهورية أفريقيا الوسطى وطموحهم في التعايش السلمي.

وفي ٢٧ شباط/فبراير، أصدر مجلس الأمن بياناً صحفياً بشأن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى جدد فيه أعضاء المجلس دعمهم للرئيس تواديها وحكومته، وأعربوا عن ترحيبهم بالجهود الرامية إلى تعزيز الحوار مع الجماعات المسلحة والمصالحة الوطنية، وبسط سلطة الدولة في جميع أنحاء البلد. وكرروا دعوتهم سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى إلى مواصلة جهودها الرامية إلى تنفيذ تدابير شفافة وشاملة تعالج الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار، وتتيح تحقيق الاستقرار والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، وتعيد بسط سلطة الدولة بصورة فعالة على كامل أراضي جمهورية أفريقيا الوسطى.

الصومال

أصدر مجلس الأمن في ٢٥ شباط/فبراير بياناً صحفياً أدان فيه الأعضاء بقوة الهجمات الإرهابية التي تعرضت لها العاصمة مقديشو في ٢٣ شباط/فبراير وأسفرت عن مقتل وجرح العديد من الصوماليين الأبرياء. وأشاد الأعضاء بالاستجابة السريعة لقوات الأمن الصومالية وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

جمهورية بوروندي

عقد مجلس الأمن جلسة رسمية في ٢٦ شباط/فبراير في إطار البند المعنون "الحالة في جمهورية بوروندي"، استمع خلالها إلى إحاطة قدمها المبعوث الخاص للأمن العام في بوروندي، ميشيل كافاندو، والممثل الدائم لسويسرا لدى الأمم المتحدة، يورغ لوبر، بصفتهم رئيس تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام، والمراقبة الدائمة للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة، فاطمة كيارى محمد.

وعقد مجلس الأمن مشاورات غير رسمية في أعقاب الجلسة الرسمية لمواصلة المناقشة بشأن البند المذكور أعلاه.

وفي الجلسة الرسمية، قدم المبعوث الخاص للأمن العام في بوروندي إحاطة إلى مجلس الأمن بشأن الحالة السياسية، ووصفها بأنها لا تزال متوترة وتؤثر تأثيراً مباشراً على الحالة الاقتصادية. ووصف أيضاً الحالة الأمنية في بوروندي بأنها مستقرة نسبياً بالمقارنة مع ما كانت عليه في عام ٢٠١٥، وحذر من أن الحالة الإنسانية للشعب البوروندي تشهد تدهوراً كبيراً.

وذكر رئيس تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام أنه سيوزور بوروندي قريباً، وتعهد بالتركيز على ثلاث مسائل رئيسية في مناقشاته مع السلطات البورونديّة، وهي: (أ) دعم جهود الوساطة التي تبذلها جماعة شرق أفريقيا والجهود الدولية الرامية إلى إجراء انتخابات حرة ونزيهة وديمقراطية في

عام ٢٠٢٠؛ (ب) وضرورة إقامة حوار وطني بشأن الحالة في بوروندي يضم جميع الجهات السياسية الفاعلة؛ (ج) والتركيز على تحسين الحالة الإنسانية للشعب البوروندي.

وذكر ممثل بوروندي أن أحدث تقرير خاص للأمين العام عن الحالة في بلده تضمن معلومات غير دقيقة. وأشار إلى فقرات لا تدخل في اختصاص المبعوث الخاص للأمين العام في بوروندي، وأهمها ما يتصل بالانتخابات الرئاسية والاستفتاء المقرر إجراؤه في أيار/مايو المقبل. وبيّن أن جميع تلك المسائل تعدّ بلا شك من الشؤون الداخلية لبوروندي التي يحددها الشعب البوروندي وحده.

بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان

في ٢٧ شباط/فبراير، عقد مجلس الأمن جلسة رسمية في إطار البند المعنون "تقارير الأمين العام عن جنوب السودان" استمع خلالها إلى إحاطة من كل من الأمانة العامة المساعدة لعمليات حفظ السلام والمبعوث الخاص للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية إلى جنوب السودان، إسماعيل وايس. وصدرت عناصر للصحافة بعد الجلسة.

وعقد مجلس الأمن مشاورات غير رسمية في أعقاب الجلسة الرسمية لمواصلة المناقشة بشأن البند.

وقالت الأمانة العامة المساعدة لعمليات حفظ السلام إن الحالة الإنسانية في جنوب السودان آخذة في التدهور، حتى داخل مواقع حماية المدنيين التابعة لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. وفيما يتعلق بحادث الاعتداء الجنسي الذي تعرضت له نساء في مدينة واو على أيدي أفراد الشرطة الغانية العاملين في بعثة الأمم المتحدة، أشارت إلى أن البعثة اتخذت إجراءات فورية لوقف كامل الوحدة التي تضم ٤٦ ضابط شرطة غانيا عن العمل ونقلها من أجل حماية الضحايا والشهود.

وناقش المبعوث الخاص للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية إلى جنوب السودان تطورات المنتدى الرفيع المستوى لتنشيط الاتفاق المتعلق بحل النزاع في جمهورية جنوب السودان. وستعقد المرحلة الثانية من المنتدى في الفترة من ٥ إلى ١٦ شباط/فبراير. وقد وافق جميع الأطراف المشاركة في تلك المرحلة، باستثناء حكومة جنوب السودان، على إعلان مبادئ يتناول عدة مسائل، بما في ذلك التدابير العقابية التي ستتخذ ضد أي شخص يعوق العملية السياسية وينتهك اتفاق وقف إطلاق النار المبرم في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.

ورفض ممثل جنوب السودان دعوات متكررة إلى فرض جزاءات على بلده، الذي عرف السلام لفترة تقل عن ثلاث سنوات ليس إلا ثم اندلعت الحرب الحالية. وطالب بأن تكون مواقع حماية المدنيين خالية من الأسلحة. وأفاد بعد ذلك بأن الحكومة قررت عدم التوقيع على إعلان المبادئ لأن القيام بذلك أمر اختياري. وأكد من جديد دعم حكومته للمنتدى الرفيع المستوى ولكنه وصف مطالب المنتدى بأنها غير واقعية، واتهم المعارضة برفض التعاون مع الجهود الرامية إلى التوصل إلى حل سياسي.

بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي

في ٢٨ شباط/فبراير، أصدر مجلس الأمن بياناً صحفياً بشأن الهجوم الإرهابي الذي نفذ في مدينة موبتي في ٢٨ شباط/فبراير. وأدان البيان الهجوم الإرهابي على بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. وأسفر الهجوم عن مقتل أربعة من أفراد حفظ السلام البنغلاديشيين.

آسيا

ميانمار

في ١٣ شباط/فبراير، عقد مجلس الأمن جلسة رسمية في إطار البند المعنون "الحالة في ميانمار". واستمع المجلس إلى إحاطتين قدمهما المفوض السامي لشؤون اللاجئين، فيليبو غراندي، والأمين العام المساعد للشؤون السياسية، ميروسلاف ينتشا.

وعقد مجلس الأمن مشاورات غير رسمية عقب الجلسة الرسمية لمواصلة المناقشة بشأن الحالة في ميانمار.

ووافق المتكلمون، بمن فيهم ممثلو الأمم المتحدة، على ضرورة اتخاذ عدد من الخطوات للتخفيف من الأزمة الإنسانية التي تؤثر على أقلية الروهينغيا. وفي هذا الصدد، دعوا إلى وضع حد للعنف فورا، وإلى تحسين البيئة الأمنية في ولاية راخين، بسبل منها إنهاء ممارسة استخدام أعمال التهديد والتخويف في التعامل مع أقلية الروهينغيا. وذكروا أيضا أن كفالة إيصال المساعدة الإنسانية إلى المناطق المتضررة في ولاية راخين، جنبا إلى جنب مع الجهود الرامية إلى تحقيق العودة الطوعية والمستدامة للاجئين إلى موطنهم الأصلي أو المنطقة التي يختارونها، يضمن سلامتهم ويحافظ على كرامتهم. وتناولت المناقشات السبل الكفيلة بمعالجة الأسباب الجذرية لتشرّد لاجئي الروهينغيا، بما في ذلك الدفاع عن حقوقهم في المواطنة، تمشيا مع التوصيات ذات الصلة الصادرة عن الأمم المتحدة واللجنة الاستشارية لولاية راخين. وجرى التشديد على أن حكومة ميانمار تتحمل المسؤولية الرئيسية عن كفالة أمن وسلامة أقلية الروهينغيا.

وقدم ممثل ميانمار لمحة عامة عن النجاحات التي حققها بلده في تحقيق الأمن والاستقرار الاقتصادي في ولاية راخين، وأعرب عن استعداد بلده لمواصلة التعاون مع الأمم المتحدة. وأضاف أن بلده يعمل على محاسبة مرتكبي الجرائم ضد أقلية الروهينغيا، ولاحظ أن مسألة المقابر الجماعية قد تم التحقيق فيها، ولكن لم يعثر على أي دليل للتأكد من وجودها حتى الآن.

وسلط ممثل بنغلاديش الضوء على التحديات التي يواجهها بلده في استضافة لاجئي الروهينغيا، مشيرا إلى تزايد تدفق اللاجئين عبر الحدود بلا هوادة. وأضاف أن اللاجئين يرغبون في عدد من الضمانات قبل العودة إلى الوطن، وهي العودة إلى مكان إقامة دائمة في مناطقهم الأصلية، وليس إلى مخيمات لاجئين أو مجمعات سكنية مؤقتة؛ واستعادة أراضيهم وممتلكاتهم وسبل عيشهم؛ والحق في الوصول إلى الأسواق المحلية؛ وحرية التنقل واستئناف حياة طبيعية.

جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

في ٢٦ شباط/فبراير، عقد مجلس الأمن مشاورات غير رسمية للنظر في التقرير الفصلي المقدم من رئيس لجنة الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦) بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وناقش المجلس موعد إجراء الانتخاب لملء الشاغر الذي نشأ عن استقالة رئيس محكمة العدل الدولية.

أوروبا

بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو

في ٧ شباط/فبراير، عقد مجلس الأمن جلسة رسمية في إطار البند المعنون "قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨)، و ١١٩٩ (١٩٩٨)، و ١٢٠٣ (١٩٩٨)، و ١٢٣٩ (١٩٩٩)، و ١٢٤٤ (١٩٩٩)". واستمع المجلس إلى إحاطة من الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، ظاهر تانين، بشأن تقرير الأمين العام (S/2018/76).

وأوضح الممثل الخاص أن الاتحاد الأوروبي اعتمد، في ٦ شباط/فبراير، استراتيجية جديدة لمنطقة البلقان الغربية تقتضي من كوسوفو بذل المزيد من الجهد لإرساء سيادة القانون، والحد من الفساد، والقضاء على الجريمة المنظمة، وحل النزاعات الثنائية، وتطبيع الحوار فيما بين بلغراد وبريشيتينا.

وحث الأطراف المعنية على سحب طلب إلغاء القانون الذي يدعم عمل الدوائر المتخصصة ومكتب الادعاء المتخصص في كوسوفو، وأشار إلى أن أي محاولة لإلغاء أو تعديل ولاية الدوائر المتخصصة ستؤثر سلباً على العلاقات بين كوسوفو والاتحاد الأوروبي.

ورحب ممثل صربيا برد فعل الممثل الخاص على مقتل الزعيم السياسي الصربي الكوسوفي أوليفر إيفانوفيتش. وقد أدان الممثل الخاص هذا العمل، ووصفه بالشنيع، ودعا إلى إجراء تحقيق سريع وحازم. وأشار أيضاً إلى أن رئيس صربيا قد زار كوسوفو الشمالية والوسطى في ٢١ و ٢٢ كانون الثاني/يناير، في أعقاب ذلك العمل الإرهابي، من أجل دعوة الجانبين إلى الحفاظ على الاستقرار والسلام والهدوء، مع التشديد على وجوب أن تحل جميع المشاكل من خلال الحوار.

وأوضحت ممثلة كوسوفو ضرورة أن تراعي جميع الأطراف الطريقة التي ردت بها وسائل الإعلام والمجتمع في كوسوفو على اغتيال السيد إيفانوفيتش، مشيرة إلى أن الاغتيال كان جريمة قتل لم تحرض على الكراهية العرقية في كوسوفو. وأضافت أن المواطنين المحليين ووسائل الإعلام الألبانية والصربية أجمعوا على القول بأن الجريمة المنظمة في شمال كوسوفو هي المسؤولة عن عملية القتل.

المسائل المواضيعية

مناقشة مفتوحة بشأن أساليب عمل مجلس الأمن

في ٦ شباط/فبراير، عقد مجلس الأمن جلسة رسمية في إطار البند المعنون "تنفيذ مذكرة رئيس مجلس الأمن (S/2017/507)" استمع خلالها إلى إحاطة من المدير التنفيذي لهيئة الإبلاغ عن أعمال مجلس الأمن، إيان مارتن.

وأفاد المدير التنفيذي بأن التطورات الأخيرة في ممارسة مجلس الأمن أدت إلى إحراز أوجه تقدم في الشفافية والفعالية فيما يضطلع به من أعمال. وذكر على سبيل المثال قرار الجمعية العامة الذي يتيح التذكير بانتخاب الأعضاء غير الدائمين في المجلس، والمذكرة اللاحقة من رئيس مجلس الأمن التي يدعو فيها الأعضاء المنتخبين حديثاً إلى حضور جميع جلسات المجلس وهيئاته الفرعية، إضافة إلى المشاورات غير الرسمية، لفترة ثلاثة أشهر ابتداء من ١ تشرين الأول/أكتوبر، قبيل بدء مدة عضويتهم. وسيكون ذلك بمثابة إسهام حيوي في قدرتهم على الإعداد للانضمام إلى عضويته.

وأعرب المدير التنفيذي عن قلقه إزاء نظام واضعي المسودة الأولى، لا سيما الطريقة التي أدى بها إلى تضيق نطاق مبادرات أعضاء مجلس الأمن المنتخبين. وأكدت مذكرة رئيس مجلس الأمن (S/2017/507)، أو المذكرة ٥٠٧، من جديد أن أي عضو من أعضاء المجلس يمكن أن يكون واضعاً للمسودة الأولى وأنه يجوز لأكثر من عضو واحد في المجلس أن يعمل كمشارك في وضع المسودة الأولى. ومع ذلك، ففي الممارسة العملية، ظل ثلاثة أعضاء دائمين (الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا) ينفردون بوضع المسودة الأولى فيما يتعلق بالغالبية العظمى من المواضيع المدرجة في جدول أعمال المجلس. وأكد أن نوعية المفاوضات المتعلقة بوثائق المجلس ونتائجها تكتسي أهمية قصوى لفعالية المجلس. وفي هذا الصدد، أشار إلى أن أحدث تنقيح للمذكرة ٥٠٧ تناول هذه المسألة بشكل أوفى من سابقتها. وأكدت أن الصياغة ينبغي أن تتم بطريقة شاملة للجميع، تتيح مشاركة أعضاء المجلس كافة. وعلاوة على ذلك، شددت المذكرة على أنه ينبغي إجراء جولة واحدة من المناقشات على الأقل مع جميع الأعضاء قبل إصدار وثيقة رسمياً وأنه ينبغي منح جميع الأعضاء وقتاً كافياً لدراسة الوثيقة.

الإرهاب

في ٨ شباط/فبراير، عقد مجلس الأمن جلسة رسمية في إطار البند المعنون "التحديات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان نتيجة للأعمال الإرهابية". واستمع المجلس إلى إحاطة قدمها وكيل الأمين العام لمكتب مكافحة الإرهاب، فلاديمير فورونكوف، بشأن التقرير السادس للأمين العام عن التهديد الذي يُشكّله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) للسلام والأمن الدوليين ونطاق الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة دعماً للدول الأعضاء في مكافحة هذا التهديد (S/2018/80)، عملاً بالفقرة ١٠١ من قرار مجلس الأمن ٢٣٦٨ (٢٠١٧). وعقد المجلس مشاورات غير رسمية عقب الجلسة الرسمية لمواصلة المناقشة بشأن البند، ثم ناقش التطورات الأخيرة في ملديف.

ودعا وكيل الأمين العام أعضاء مجلس الأمن إلى مضاعفة جهودهم لتعزيز التعاون الدولي من أجل التصدي للإرهاب والتطرف العنيف. وأشار إلى أن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام يركز حالياً على تجنيد أفراد يتعاطفون مع التنظيم أو يشاركونه بعض ميوله، بدلاً من الاستيلاء على الأراضي واحتلالها.

وأضاف أن تدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب توقف نتيجة للجهود الدولية. وبالتالي، فإن المقاتلين الإرهابيين الأجانب يعودون إلى بلدانهم وينتقلون إلى مناطق أخرى، مما يشكل خطراً على الأمن العالمي.

وفي ١٣ شباط/فبراير، عقد مجلس الأمن جلسة رسمية في إطار البند المعنون "التحديات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان نتيجة للأعمال الإرهابية". واستمع المجلس إلى إحاطة قدمها الممثل الدائم لبيرو ورئيس اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) بشأن مكافحة الإرهاب، غوستافو ميسا - كوادرا، بشأن موضوع مكافحة الإرهاب.

وأشار رئيس لجنة مجلس الأمن إلى أنه من المهم ضمان حماية الهياكل الأساسية الحيوية من الهجمات الإرهابية لما فيه صالح الأمن الوطني والسلامة العامة. وفي هذا الصدد، دعا المجلس الدول الأعضاء، في قراره ٢٣٤١ (٢٠١٧)، إلى النظر في إعداد أو صقل استراتيجيات للحدّ من المخاطر التي تتعرض لها الهياكل الأساسية الحيوية من جراء الهجمات الإرهابية. وينبغي أن تتضمن هذه الاستراتيجيات، في جملة أمور، تقييم المخاطر ذات الصلة والتوعية بها، واتخاذ التدابير المناسبة.

وأشار إلى الجهود التي تضطلع بها لجنة مكافحة الإرهاب والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، اللتان تؤديان دوراً رئيسياً في تعزيز التعاون الدولي وتحديد الثغرات ومواطن الضعف والاتجاهات والممارسات الجيدة القائمة ذات الصلة. وأثنى على المساهمة التي تقدمها المديرية التنفيذية في عدد من المبادرات، بما في ذلك البرنامج الأوروبي لحماية الهياكل الأساسية الحيوية؛ والإعلان المتعلق بحماية الهياكل الأساسية الحيوية من التهديدات الناشئة، الصادر عن الدول الأعضاء في لجنة البلدان الأمريكية لمكافحة الإرهاب التابعة لمنظمة الدول الأمريكية؛ والدور الذي يؤديه مركز مكافحة الإرهاب التابع لرابطة الدول المستقلة.

إحاطة إعلامية على المستوى الوزاري بشأن مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه

في ٢١ شباط/فبراير، عقد مجلس الأمن جلسة رسمية في إطار البند المعنون "صون السلام والأمن الدوليين: مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه في صون السلم والأمن الدوليين". واستمع المجلس إلى إحاطة من الأمين العام وإحاطة من الأمين العام السابق بان كي - مون.

وأعرب الأمين العام عن تقديره لحكومة الكويت لتنظيم جلسة الإحاطة ولاستضافة المؤتمر الدولي لإعادة إعمار العراق. وأشار إلى أن شباط/فبراير يصادف الذكرى السنوية السابعة والعشرين لتحرير الكويت من قوات صدام حسين عن طريق التمسك بالميثاق، وأن هذه المناسبة شكلت خلفية تاريخية مناسبة لمداوات المجلس بشأن الموضوع. وشدد على أن مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة لا تزال بالغة الأهمية على الرغم من الطبيعة المتطورة للتحديات العالمية الراهنة. وأشار إلى أن دوافع النزاع أصبحت أكثر تعقيداً. وفيما يتعلق بمسائل الهجرة وتغير المناخ وانعدام العدالة، قال إن هذه التحديات من شأنها أن تختبر الميثاق ذاته وقدرة المجلس على التصدي لها. وشدد على أهمية تحديث الأدوات المتاحة للمجلس بموجب الميثاق، واستخدام هذه الأدوات بعزم أكبر.

وأعرب الأمين العام عن عميق حزنه إزاء معاناة السكان المدنيين في الغوطة الشرقية، حيث "يعيش ٤٠٠ ٠٠٠ شخص في جحيم على الأرض"، على حد قوله. وأضاف أنه يدرك أن المشاورات الرامية إلى التوصل إلى وقف للأعمال العدائية في الجمهورية العربية السورية لمدة شهر تجري في المجلس، وأنه يؤيد هذا المسعى. ومع ذلك، فإنه يرى أن الحالة في الغوطة الشرقية لا تحتمل الانتظار. ولذلك، فهو يدعو إلى وقف فوري لجميع أنشطة الحرب في الغوطة، بما يتيح وصول المعونة الإنسانية إلى جميع من هم بحاجة إليها، وإجلاء نحو ٧٠٠ شخص يحتاجون إلى العلاج العاجل. وفي الختام، شدد على أن هذه الحالة هي مأساة إنسانية لا يمكن السماح باستمرارها.

وركز الأمين العام السابق على الحالة في شبه الجزيرة الكورية عقب التجارب النووية وعمليات إطلاق القذائف التسيارية التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وهي حالة وصفها بأنها الأخطر في العالم في الوقت الحاضر. وأشار إلى أنه احتفل بالألعاب الأولمبية الشتوية في بيونغ تشانغ، بجمهورية كوريا. وأشاد بقوة الرياضة في الإسهام في تحقيق السلام والتنمية، ورحب ترحيباً حاراً في ضوء ذلك بمشاركة رياضيين من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في الألعاب الأولمبية الشتوية التي نظمت في جمهورية كوريا. وأكد أنه يتعين على جميع أعضاء الأمم المتحدة أن ينفذوا بأمانة ودقة خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ واتفاق باريس بشأن تغير المناخ، مع التصدي في الوقت ذاته للتحديات الجديدة الأخرى، ومن بينها انتشار أسلحة الدمار الشامل.

وتناول الأمين العام السابق عوامل عدم الاستقرار في الشرق الأوسط، ولا سيما الحالة في الجمهورية العربية السورية وأزمة اللاجئين؛ والتوترات بين جمهورية إيران الإسلامية والمملكة العربية السعودية من ناحية، وبين جمهورية إيران الإسلامية وإسرائيل من ناحية أخرى؛ والعنف الدائر بين إسرائيل وحزب الله في لبنان. وقال إن "الانقسام" فيما بين الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية يثير قلقاً بالغاً. وفي ذلك الصدد، أشاد بدور الوساطة الذي يقوم به أمير الكويت، صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح.

وسلط رئيس مجلس الأمن، الكويت، الذي يمثله نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية، الشيخ صباح خالد الحمد الصباح، الضوء على تحرير الكويت بوصفه مثالا على التزام المجتمع الدولي بمقاصد الميثاق ومبادئه وقدرة المجلس على التصدي لعدوان يهدف إلى تقويض الميثاق.

وأبرز عدد من أعضاء مجلس الأمن تحرير الكويت من الاحتلال العراقي في عام ١٩٩١ كمثال على تحقيق المجلس أحد مقاصده الرئيسية، ألا وهو صون السلام والأمن الدوليين. وناقش الأعضاء أيضا أهمية استخدام الأدوات المتاحة لهم، بما في ذلك تسوية المنازعات بالوسائل السلمية على النحو المبين في الفصل السادس من الميثاق، والترتيبات الإقليمية على النحو المبين في الفصل الثامن من الميثاق. وأعادوا أيضا تأكيد التزامهم بمقاصد الميثاق ومبادئه، التي تظل صحيحة ومجدية رغم أن التحديات والأخطار المحدقة بالسلام والأمن أكثر تعقيدا من ذي قبل.

محكمة العدل الدولية

في ٢٨ شباط/فبراير، عقد مجلس الأمن جلسة رسمية، اتخذ خلالها القرار ٢٤٠٣ (٢٠١٨) دون تصويت. وعملا بذلك القرار، قرر المجلس أن يجري الانتخاب لملء الشاغر الذي نشأ في محكمة العدل الدولية عقب استقالة القاضي هيساشي أوادا (اليابان) في ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٨.